E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.6/1995/L.18
28 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة مركز المرأة
الدورة التاسعة والثلاثون
نيويورك، ١٥ آذار/مارس - ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٥
البند ٦ من جدول الأعمال

المواضيع ذات الأولوية

أنغولا، والجزائر، وزامبيا، وغينيا - بيساو، وكوبا، وكوت ديفوار*، وكينيا، ومدغشقر، وناميبيا: مشروع قرار

دور المرأة في الزراعة والتنمية الريفية

إن لجنة مركز المرأة،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٧٤/٤٧، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٩٠ و ٥٣/١٩٩٢، وقرارات لجنة مركز المرأة ٣/٣٤، و ٧/٣٥، و ٥/٣٦ و ٦/٣٧،

وإذ تشير أيضا الى استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة[١] التي أبرزت الدور الرئيسي للمرأة في التنمية وإنتاج الأغذية والزراعة وفي الأمن الغذائي، والتي أوصت بوضع برامج متعددة القطاعات للنهوض بالقدرة الانتاجية للمرأة الريفية الفقيرة في الانتاج الغذائي والحيواني بغية خلق فرص عمل خارج المزرعة وتخفيف عبء العمل عن كاهلها،

* وفقا للمادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(١) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، نيروبي، ١٥-٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.85.IV.10، الفصل الأول، الفرع ألف.

280395 280395 95-08763

9508763

وإذ تشير الى الفقرات ٢٢٤-٢٢٧ من استراتيجيات نيروبي التطلعية، وكذلك الى الفصل ٢٤ من جدول أعمال القرن ٢١[٢] الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، التي تؤكد أهمية دور المرأة في إدارة البيئة وحمايتها وفي تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة،

وإذ ترحب باعتماد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ لإعلان وبرنامج عمل فيينا[٣]، الذي يؤكد أهمية ادماج المرأة واشتراكها بالكامل في عملية التنمية بوصفها طرفا فاعلا فيها ومستفيدا منها على حد سواء،

وإذ تشير الى التوصيات الواردة في إعلان أبوجا المتعلق بالتنمية القائمة على المشاركة: دور المرأة في أفريقيا في التسعينات، الصادر في عام ١٩٨٩، فيما يتعلق بالحاجة الى وضع برامج تدريبية محددة للمرأة في المناطق الريفية ترمي الى تنمية مهاراتها التقنية في ميدان الزراعة والميادين الأخرى بما في ذلك البيئة والمياه والطاقة ضمن الإطار الشامل لتحسين فرص حصول المرأة على التعليم العالي في ميدان العلم والتكنولوجيا،

وإذ ترحب بإعتماد مؤتمر القمة المعني بالنهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية، الذي عقد في جنيف في عام ١٩٩٢، لإعلان جنيف بشأن المرأة الريفية[٤]،

وإذ تشير الى خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لأفريقيا،[٥] فيما يتعلق بتحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية والأمن الغذائي لأفريقيا في عام ١٩٨٤ وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠[٦]،

---

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا، ١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/24) (الجزء الأول)، الفصل الثالث.

(٤) A/47/308-E/1992/97، المرفق.

(٥) A/S-11/14، المرفق الأول.

(٦) قرار الجمعية العامة دإ - ٢/١٣، المرفق.

وإذ تضع في اعتبارها أن المناطق الريفية لا تزال تمثل جزءا هاما من المنطقة الأفريقية، قد يمثل فيها السكان الريفيون ما يصل الى ٨٥ في المائة من مجموع السكان، وأن القطاع الزراعي يمكن أن يسهم بما يصل الى ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وأن نسبة النساء الريفيات النشيطات تتراوح ما بين ٤٥ و ٨٠ في المائة من القوى العاملة الزراعية، وتنتج ما يصل الى ٨٠ في المائة من المحاصيل الغذائية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق لأنه بالرغم من أن المرأة الريفية تسهم مساهمة كبيرة في رفاه الأسر الريفية، وفي معيشة المجتمعات المحلية وفي الاقتصاد الوطني، فإن دورها الهام لا يحظى بقدر كاف من الاعتراف، ويتسم اشتراكها في عملية صنع القرارات بالانخفاض الشديد على جميع المستويات،

وإذ تدرك الحاجة الى الاعتراف بأهمية تفهم القضايا المتعلقة بالجنسين في جميع مجالات الحياة الزراعية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية من أجل تحقيق تقسيم متوازن للأدوار والمسؤوليات وتيسير سبل الوصول الى الموارد والحصول على فوائد التنمية بصورة منصفة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء افتقار المرأة الريفية للاستقلال الاقتصادي بسبب عدم تيسير سبل امتلاكها للأراضي، والموارد المنتجة، وعدم توفير فرص العمالة لها وفرص مباشرتها للأعمال الحرة وأيضا بسبب عدم كفاية مهاراتها المهنية والتقنية من جراء تقييد سبل التحاق المرأة ببرامج التدريب ومحو الأمية،

وإذ تلاحظ أن المناطق الريفية تفتقر الى خدمات وموارد الدعم الاجتماعي المناسبة، والمعلومات المتعلقة بالوظائف الشاغرة والفرص المتاحة، والأوضاع المساعدة التي من شأنها أن تتيح اشتراك المرأة الريفية اشتراكا كاملا في التنمية،

وإذ تدرك انخفاض اعتزاز المرأة الريفية بنفسها وشعورها المحدود بذاتها فيما يتعلق بإمكانياتها وقدراتها، وسوء الإبلاغ عن الوظائف الشاغرة والفرص المتاحة،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء تهميش المرأة الريفية، ولا سيما المرأة الشابة ذات الأطفال الصغار، وإزاء المرأة التي تعيش في فقر مدقع في المناطق الريفية وإزاء المضايقات الجنسية التي تتعرض لها، وأعمال العنف ضدها على النحو الذي أشارت إليه التقارير بما في ذلك في المناطق المتضررة بالحرب، وكذلك إزاء الآثار المترتبة على هجرة الذكور،

وإذ تدرك الحاجة الى تمكين المرأة الريفية من الاشتراك بصورة نشطة في التنمية فضلا عن حاجتها للتمتع بسبل الحصول على التعليم والصحة وسبل وصولها الى مختلف منظمات ومؤسسات الدعم الاجتماعي والاقتصادي،

وإذ يساورها القلق إزاء تردي المركز الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة الريفية وحياتها وشروط عملها، مما يعرقل اندماجها الكامل في التنمية،

١ - تحث الحكومات على اتخاذ إجراءات دعما للمشاركة الكاملة للمرأة الريفية في الاقتصاد وفي النظام السياسي بوضع خطط محددة لتلبية الاحتياجات المذكورة أعلاه؛

٢ - توصي بقوة تعزيز مسؤولية الحكومات عن وضع تدابير للرصد والتقييم من أجل تقييم التقدم المحرز؛

٣ - تحث الحكومات على إدماج القضايا المتعلقة بالجنسين في البحوث التي تجرى في المجالات الرئيسية ومبادرات السياسة العامة في ميدان الزراعة والتنمية الريفية، وتقدم الدعم، حسب الاقتضاء، لاشتراك المرأة في مؤسسات صنع السياسات والمؤسسات ذات الصلة؛

٤ - تطلب الى الحكومات والمنظمات الدولية، وبخاصة مؤسسات الأمم المتحدة، أن تقوم بجمع ونشر المعلومات المتعلقة بحالة المرأة الريفية، وشواغلها، والاستراتيجيات المطلوبة للنهوض بها عن طريق استحداث قنوات معلومات مناسبة؛

٥ - تحث الحكومات من ناحية على إعمال التشريعات القائمة لتتيح للمرأة التمتع بالكامل بحقوقها القانونية، ومن ناحية أخرى، على تعزيز المبادرات التشريعية التي تضمن الانصاف في نظام الأجور وتحسين مركز المرأة في الزراعة، والمؤسسات الأسرية، والمهن والقطاع غير الرسمي؛

٦ - تحث أيضا الحكومات على تنقيح التشريعات الوطنية لإعطاء المرأة الريفية حقوقا فيما يتعلق بسبل امتلاك الأراضي والحصول على التكنولوجيا فضلا عن الموارد الطبيعية والانتاجية؛

٧ - تحث كذلك الحكومات على صياغة سياسات وتوفير دعم فعال للمرأة الريفية، بمساعدة من المنظمات الدولية وغير الحكومية، فيما يتعلق بتيسير سبل مزاولتها للأنشطة المدرة للدخل، وضمان استحداث هياكل اقتصادية تهيئ فرص عمل جديدة، وتنمية القدرة على مباشرة الأعمال الحرة، وترويج البرامج الائتمانية التي توفر التمويل برأس مال خالص من أجل تسهيل بدء الأعمال التجارية الصغيرة بين النساء الريفيات، وإدخال نظم معلومات أكثر كفاءة لتسهيل الأنشطة الاقتصادية.

٨ - تطلب الى الحكومات والمؤسسات المالية تقديم الدعم لترويج البرامج الائتمانية على مستوى القواعد الشعبية، الموائمة لاحتياجات وأنشطة المرأة الريفية من أجل تشجيع وتسهيل بدء مشاريع صغيرة؛

٩ - توصي بأن تقوم الحكومات بوضع وتعزيز برامج تدريبية محلية في مجال تقديم الاستشارات، وأن توفر خدمات الإرشاد، فضلا عن التعليم الأساسي والعالي للمرأة الريفية لزيادة وعيها بالمهن التقليدية بدرجة أقل وبفرص الأعمال التجارية وتحسين سبل مزاولتها لها؛

١٠ - تطلب الى الحكومات أن تعزز توفير الرعاية الطبية الأولية في المناطق الريفية، وأن تعزز الرعاية الصحية الأولية المنخفضة التكلفة، وأن تنمي وتعزز حملات التوعية من أجل تشجيع المرأة الريفية ذات الدخل المنخفض على الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية؛

١١ - تناشد الحكومات العديدة التي لم تصدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٧] أن تفعل ذلك وتناشد الدول الأخرى إنفاذها بفعالية، وبخاصة فيما يتعلق بأحكام الاتفاقية التي تتناول الاغتصاب، والإكراه على البغاء والاتجار بالبشر؛

١٢ - تحث الحكومات على العمل على تحقيق توزيع منصف للدخل والموارد للأنشطة المنتجة اقتصاديا والمهام الإنجابية على حد سواء، ووضع خطط للمعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي للريفيين؛

١٣ - توصي بأن تراعي الحكومات المفاهيم المتعلقة بالجنسين، والتحليل الاجتماعي - الاقتصادي حسب الجنسين، والسكان، والبيئة والقضاء على الفقر وذلك في جميع السياسات والبرامج وأن تزود المرأة الريفية بما يلزم من حوافز وقدرات ومهارات لكي تضطلع بصورة فعالة بإدارة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها، ولتضمن بيئة ومأوى صحيين؛

١٤ - تناشد بقوة جميع النساء، وبخاصة المرأة الريفية، أن تكون واعية بقدراتها وأن تنميها وأن تشارك بنشاط، فرديا أو في جماعات، في الكفاح من أجل إعمال حقوقها، وتحسين مركزها المدني والشخصي والمهني، وزيادة تمثيلها بعدد كاف في جميع هيئات ووظائف صنع السياسات، وصنع القرارات والهيئات والوظائف الاستشارية؛

١٥ - توصي بقوة بأن تشجع الحكومات البحوث والسياسات والبرامج التكنولوجية التطبيقية في ميادين المهام المنزلية المضيعة للوقت والطاقة، وفي إنتاج الأغذية، وتجهيز الأغذية وتخزينها، لضمان توفير الوقت للأنشطة المجزية والثقافية أكثر من غيرها وزيادة كفاءة المرأة الريفية ودخلها؛

١٦ - توصي بأن تشجع الحكومات إنشاء أي هياكل أساسية اجتماعية في المناطق الريفية تشجع المرأة، بما في ذلك المرأة الفقيرة، على تنمية قدراتها ومهاراتها في مجالات من قبيل القيادة في مجالي

---

(٧) قرار الجمعية العامة ٣٤/١٨٠، المرفق.

الشؤون الإدارية والإدارة المالية من أجل الحياة الجماعية والمجتمعية، وتقدم الدعم لتنظيمات المرأة الريفية واشتراكها في الهيئات النيابية والاقتصادية (على سبيل المثال، منظمات المزارعين، ونقابات العمال، والجمعيات التعاونية والرابطات)؛

١٧ - تطلب الى الأمين العام والحكومات كفالة أن تكون قضايا المرأة الريفية وبرامج التنمية جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع،[٨] ومن الاستراتيجيات الوطنية للعقد.

- - - - -

(٨) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥، المرفق.